مباحث نحوية في حاشية الشيخ بهاء الدين العاملي (ت ١٠٣٠ هـ) على تفسير البيضاوي (ت ٦٨٥ هـ)

Footnote of Sheikh Bahaa al-Din al-Amili (d. 1030 AH) on Tafsir al-Baydawi (d. 685 AH). – a grammatical study –

محمد علي حسين
Muhammad Ali Hussein
قسم اللغة العربيَّة
Arabic language Department
كلية التربيَّة للعلوم الإنسانيَّة
Faculty of Education for Humanities
جامعة بابل
University of Babylon
mm9558804@gmail.com

أ.د فالح حسن كاطع
Prof. Dr. Faleh Hassan Kati
قسم اللغة العربيَّة
Arabic language Department
كلية التربيَّة للعلوم الإنسانيَّة
Faculty of Education for Humanities
جامعة بابل
University of Babylon
falihhassan1963@gmail.com

ملخَّص البحث:

تناول هذا البحث دراسة نحوية لحاشية الشيخ العاملي المتوفى (1030هـ) على تفسير البيضاوي المتوفى (685هـ) وهو كتاب شرح لتفسير كتاب الله العزيز, فكان غنيًّا بعلوم اللغة, وجامعًا لعلوم متعددة, اذ كان العمل فيها يتطلب جهدًا كبيرًا بالإضافة إلى أنه ممتع ولطيف, لإحاطة الشيخ العاملي بمختلف الفنون, وكثرة الموارد, وكان تقسيم هذا البحث على ثلاثة مباحث, الأول منها خصصته للأفعال وكانت مسائله متنوعة وعلى أربع مسائل فالأولى هي (دلالة الفعل الماضي الزمنية على الحال والاستقبال) والثانية (تعدي الفعل بنزع الخافض(الحذف والإيصال)), والثالثة (عدم جواز الإخبار عن الفعل), والرابعة (تذكير الفعل وتأنيثه), أما المبحث الثاني فخصصته للأسماء وكان على ثلاثة مسائل, الأولى (دلالة التنوين على التعظيم) والثانية (الاستثناء بـ(غير)), والثالثة (تقديم المفعول به على فعله), والمبحث الثالث خصصته للحروف وكان فيه أربع مسائل وهي (التراخي الزماني في (ثُمَّ), و(معنى التعليل والمصاحبة لحرف الجر (في), و(حرف لا الزائدة بعد الواو العاطفة), و(أداة النداء(يا) لنداء البعيد)), سُبقت هذه المباحث بملخص موجز للبحث وبمُقدِمة ترجمت فيها للعاملي ترجمة موجزة, وتلتها خاتمة ضمَّت أبرز نتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: حاشية الشيخ العاملي _ تفسير البيضاوي _ المباحث النحوية.

Research Summary:

This research dealt with a grammatical study of the commentary of Sheikh Al-Amili, who died (1030 AH), on the Tafsir of Al-Baydawi, who died (691 AH), which is a book explaining the interpretation of the Holy Book of God. It was rich in linguistic sciences, and a collector of multiple sciences, although working on it required a great effort in addition to being enjoyable and pleasant, to provide insight. Sheikh Al-Amili in various arts, and a large number of resources, and this research was divided into three topics, the first of which I devoted to verbs, and its issues were diverse and on four issues. The first is (the temporal significance of the past verb on the present and the future), the second (the transitivity of the verb by removing the subjunctive (deletion and connection)), and the third. (It is not permissible to tell about the verb), and the fourth (masculinizing the verb and its feminization). As for the second topic, I devoted it to nouns and it also dealt with four issues, the first (the indication of the intention of glorification), the second (the exception with (other than)), and the third (preceding the object over its verb) The third section I devoted to letters, and it included four issues: (temporal laxity in (then), (the meaning of reasoning and accompanying the preposition (fi), (the additional letter la after the waw), and (evidence of the call (ya) for the distant call))) These sections were preceded by an introduction in which a brief translation was given to Al-Amili, followed by a conclusion that included the most prominent results of the research.

Keywords: Sheikh Al-Amili’s footnote - Al-Baydawi’s interpretation - grammatical study.

المقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله, والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين.

أما بعد: فإن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم لذلك علمُها واسع ومتفرّع, يضمُّ في طياته علم النحو الذي يُعد العلم الأساس للغة العربية فضلًا عن أنه يُفسر العبارات ويزيل الإبهام منها.

الشيخ العاملي هو محمد بن الحسين بن عبد الصمد بن شمس الدين محمد بن علي بن الحسين بن محمد بن صالح العاملي, الجبعي, الحارثي, اللويزي [1] الهمداني [2], وهو من عائلة علمية عُرِفت بفضلها وعلمها, فأبوه وجده والبعض من أفراد عائلته من علماء جبل عامل البارزين في عصرهم[3], وكلُّ ما وُجِد مخطوط بخط يده يثبت أن اسمه الذي عُرِف به واشتهر هو بهاء الدين العاملي قبل أن يذهب إلى إيران, أما بعد الانتقال فقد أُطلِق عليه لقبه الذي نعرفه إلى الآن وهو (البهائي), وكان يُكنّى بأبي الفضائل[4].

كان له العديد من المؤلفات العلمية والأدبية المتنوعة وقد عُرِف في عصره بموسوعيته وتنوع مؤلفاته تناولت مختلف ضروب المعرفة, وسأذكر بعضها لكثرتها في العربية والفارسية والتركية[5] فمنها:

1. تأويل آيات بعض من القرآن.

2. حاشية تفسير الكشاف : وهو (مخطوط) .
3. حاشية على تفسير القاضي البيضاوي(أنوار التنزيل وأسرار التأويل) (وهذه إضاءة جانب منها) .
4. الصراط المستقيم في تفسير القرآن الكريم، (مخطوط).
5. العروة الوثقى في التفسير .
6. عين الحياة في التفسير تفسير سورة (آل عمران) (مخطوط).
7. حل لغز الكشاف.
8. حل حروف القرآنية: (مخطوط).
9. علوم الحديث.
10. الأربعون حديثاً.
11. شرح الأربعين حديثاً بالعربية.
12. شرح الصحيفة السجادية. وغيرها من كتب الفقه, وعلم الأصول, والعقائد, واللغة والنحو.

استند هذا البحث على ثلاثة مباحث سُبِقتْ بمقدمة وملخص شامل لهذا البحث, وخُتِمت بمجموعة من النتائج التي توصل إليها الباحث, وقائمة للهوامش تتبعها قائمة للمصادر والمراجع.

كتب الباحث في الملخص فكرة مبسطة وموجزة عن هذا البحث, وفي المقدمة نبذة مختصرة عن الشيخ العاملي وأهم ما جاء في البحث.

أما المبحث الأول فقد وُسِم بـ(مبحث الأفعال) واشتمل على أربع مسائل وهي: هي (دلالة الفعل الماضي الزمنية على الحال والاستقبال), و(تعدي الفعل بنزع الخافض(الحذف والإيصال)), و(عدم جواز الإخبار عن الفعل), و(تذكير الفعل وتأنيثه), والمبحث الثاني وهو مبحث الأسماء فقد احتوى على ثلاثة مسائل وهي (دلالة التنوين على التعظيم), و(الاستثناء بـ(غير)), و(تقديم المفعول به على فعله), أما المبحث الثالث وهو مبحث الحروف فقد تضمن أربع مسائل وهي (التراخي الزماني في (ثُمَّ), و(معنى التعليل والمصاحبة لحرف الجر (في), و(حرف لا الزائدة بعد الواو العاطفة), و(أداة النداء(يا) لنداء البعيد)), وقد فصلت القول فيما وفقني به الله تعالى, فمن يجد خطأً فليلتمس لي العذر فهذا كل ما قدرني الله به والله لا يكلف نفسًا إلا وسعها, والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: الأفعال

1. دلالة الفعل الماضي الزمنية على الحال والاستقبال: الفعل الماضي في لغتنا لا يُستعمل للدلالة على الزمن الماضي فقط, وإنّما يستعمل في سياق الحاضر والمستقبل بحسب ما يقتضيه المقام, فيخرج الفعل الماضي عن دلالته الأصلية, إما بوجود قرائن تلحق الفعل وأدوات تسبقه, أو بناء صيغة ماضية تدل على

الحال أو الاستقبال خالية من القرائن والأدوات, وقد عقد ابن فارس في كتابه بابًا سماه ((باب الفعل يأتي بلفظ الماضي وهو راهنٌ أو مستقبل وبلفظ المستقبل وهو ماضٍ, قال جل ثناؤه ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ﴾[6]))[7]، وتبعه في ذلك الثعالبي[8], والرضي[9], وغيرهم من النحويين القدماء, والمحدثين[10].

وقد وجدت الشيخ العاملي يذكر هذا في حاشيته معلقًا على أحد نصوص البيضاوي في خطبته الذي يقول: ((ولطالما أُحَدِثُ نفسي بأن أُصَنِّف في هذا الفن كتابًا يحتوي على صفوة ما بلغني من عظماء الصحابة وعلماء التابعين))[11] فقال الشيخ العاملي: ((العدول عن الماضي إلى المضارع في (أُحَدِثُ) لحكاية الحال))[12], والمقصود أنه عدل عن الماضي فلم يقل: (حدثتُ) إلى المضارع فقال: (أُحَدِثُ) لحكاية الحال لغرض بلاغي, فعبر عن الحدث الماضي بما يدل على الحاضر استحضاراً لصورة الحدث في الذهن لجعله مشاهدًا مرئيًا في وقت الإخبار[13], لأنَّ صيغة المضارع مرتبطة بالأحداث الواقعة أمام عين المخاطب لكثرة دلالتها على الحال, إلى ذلك أشار النحويون, قال ابن هشام: ((إنّهم يُعبرون عن الماضي والآتي حتى كأنه مشاهد حالة الإخبار))[14].

2. تعدي الفعل بنزع الخافض(الحذف والإيصال):

نزع الخافض لغةً واصطلاحًا:

لغـةً: يُقْصد بالنزع في المعنى اللغوي: ((الإزالة والاقتلاع))[15]، قال تعالى: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا﴾[16]، أمّا الخفض فهو ((ضد الرفع))[17]، قال تعالى: ﴿خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾[18], وعادة ما يُعبّرون عن حرف الجر بالخافض, وهو مصطلحٌ كوفي, يقابله مصطلح الجر عند البصريين, قال ابن يعيش: ((والجرُّ من عبارات البصريين، والخَفْضُ من عبارات الكوفيين))[19].

اصطلاحاً: أمّا المقصود بنزع الخافض في الاصطلاح النحوي: فهو مصطلح مركب من كلمتين (نزع, وخفض) تركيبًا إضافيًا وينظر له باعتبار مفرديه كما بينا أعلاه, أي يدل على الإزالة والاقتلاع والخفض ما هو ضد الرفع, وهما بمعنى الحذف, وباعتبار أنه لقبٌ نحويٌّ عند واضعِي المعجمات الاصطلاحية والنحوية لأحد عامِلَي الجر ألا وهو الحرف, وقد كثُر الكلام عنه في كتب اللغة والنحو, في موضوع الفعل المتعدي[20].

يتميز الفعل المتعدي من اللازم بأنّه لا يحتاج وساطة حرف جر لتعديته للمفعول فهو يتعدى الى المفعول به مباشر, بخلاف اللازم الذي يحتاج لوساطة, وقد اتفق النحويون في تعدية الفعل لغير المفعول به بأن اللازم والمتعدي في التعدية إليها سواء لأن اللازم يتعدى إلى المصدر قال سيبويه: ((واعلم أنَّ الفعل الذي لا يَتعدّى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه))[21], وقد تحدث عن الفعل المتعدي في

الباب الذي عقده له قائلًا: ((هذا باب الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلى مفعول وذلك قولك: ضَرَبَ عبدُ الله زيداً، فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذَهبَ، وشغَلْت ضربَ به كما شغلتَ به ذهَب، وانتصب زيدٌ لأنه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل))[22].

أما حدّه فقد عرَّف النحويون الفعل المتعدي تعريفات كثيرة من القدماء والمحدثين فقال الزمخشري: ((فالمتعدي على ثلاثة أضرب: متعد إلى مفعول به وإلى اثنين وإلى ثلاثة: فالأول نحو قولك ضربت زيداً، والثاني كسوت زيداً جبة، وعلمت زيداً فاضلاً, والثالث نحو أعلمت زيداً عمراً فاضلاً))[23]، ومن المحدثين من عرَّف الفعل المتعدي على أنّه: ((ما يتعدى أثره فاعله, ويتجاوزه إلى المفعول به))[24], وكما نعلم أنَّ الفعل قد يتعدى الى مفعوله الأول, والمتعدي إلى مفعول واحد قد يتعدى إلى مفعوله الثاني والثالث, بنفسه أو بحرف الجر, أو بحذف حرف الجر أو ما يُعرف بنزع الخافض, ويكون ذلك الحذف سماعيًا فيُنتصب المجرور بعده ويسمى المنصوب على نزع الخافض, قال تعالى:(ألا إنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ)[25], وقوَله :(وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ)[26], ويسمى هذا الصنيع بالحذف والإيصال[27], قال ابن مالك:

وَعَدِّ لازمًا بحرفِ جرّ وإنْ حُذفْ فالنّصبُ للمنجرّ[28]

على أن يكون ذلك الحذف سماعياً، لا قياسياً, وقد فصَّل لنا سيبويه هذا في باب ((الفاعل الذي يَتعَّداهُ فعلُه إلى مفعولين))[29], ولكنّه لم يصرّح حقيقة بمصطلح (نزع الخافض) لأنّه كما أسلفنا مصطلح كوفي, فقال في ذلك: ((وإنما فُصِلَ هذا أنَّها أفعالٌ تُوصَلُ بحروفِ الإضافة، فتقولُ: اخترتُ فلاناً من الَّرجالِ، وسمّيته بفلان، كما تقول: عرّفتُه بهذه العلامة وأوضحتهُ بها، وأستغفِرُ الله من ذلك، فلمَّا حذفوا حرَف الجر عَمِلَ الفعلُ, ومثل ذلك قول المتلمَّس:

آلْيتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطعمُهُ والحبُّ يأكله في القرية السوس[30]

يريد: على حَبَّ العراق))[31], وهذا الصنيع ذكره الشيخ العاملي في حاشيته عندما شرح نص البيضاوي الذي يختص بقوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[32] عندما قال: ((والفعل منه هدى، وأصله أن يعدى باللام، أو إلى، فعومل معاملة اختار في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾[33]))[34], فقال العاملي: ((أي في الحذف والإيصال, وهذا صريح في أنَّ (هدى) لايتعدى إلى المفعول الثاني بنفسه حقيقة, بل بنزع الخافض))[35], وهذه إشارة إلى الأفعال التي تتعدى بحرف الجر أو بنزع الخافض أي بحذف الحرف, ومنها الفعل (هدى), ففي قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[36]، نُصب (الصراط) على نزع

الخافض وتقدير الكلام: (اهدنا إلى السراط) فحُذف حرف الجر وعمل الفعل فنُصب المفعول على نزع الخافض.

3. عدم جواز الإخبار عن الفعل:

الخبر: هو الجزء المتمم للفائدة, قال ابن مالك:

والخبر الجزء المتمّ الفائدة كالله برّ والأيادي شاهده[37]

وقد عرَّفه ابن هشام على أنّه ((الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور، فخرج فاعل الفعل، فإنه ليس مع المبتدأ، وفاعل الوصف))[38]، فهو الجزء المكمل للفائدة ويقابله الفاعل في الجملة الفعلية نحو: (قام زيد) فإنه يصدق على زيد أنّه الجزء المتم للفائدة[39], فالفاعل بمنزلة الخبر, لأنك عندما قلت: (قام زيد) كأنك أخبرت بزيد عن القيام, لكن هذا لا يعني أنّه يجوّز الإخبار عن الفعل, ولكنَّ معنى في الاخبار عن الفعل مشابهٌ لمعنى الخبر في الجملة الاسمية.

أنواع الخبر:

للخبر نوعان: مفرد وجملة, أمّا المفرد فقد يأتي خاليًا من الضمير أو متضمن له نحو: (زيد منطلق) و(عمرو غلامك), وأمّا الجملة فتأتي على أربعة أنواع: اسمية نحو: (زيد أبوه منطلق) وفعلية نحو: (عمرو ذهب ابوه) وشرطية نحو: (محمد إنْ تعطه يشكُرك) وظرفية نحو: (علي في الدار)[40].

ولو عدنا لركني الجملة (اسمية أو فعلية) لوجدناها تتكون من المسند والمسند اليه فالمسند في الجملة الاسمية هو الخبر, وفي الجملة الفعلية هو الفعل فنلاحظ أنّ الخبر والفعل يتشابهان في الإسناد, لأنّ كليهما مسند, أي أنك في الجملة الاسمية تسند الخبر إلى المبتدأ, وفي الجملة الفعلية تسند الفعل الى الفاعل, فالمبتدأ هو الفاعل في الإسناد لأن كليهما مسند إليه, ومن هنا جاء التشابه في الإخبار عن المسند إليه فعند قولنا: (محمد قائم) فقد أخبرنا بقيام محمد, وعند قولنا: (قام محمد) كأننا أخبرنا بقيام محمد, لكن هذه الاخرى هي جملة فعلية وركناها الفعل والفاعل ليس الفاعل والخبر, وخلاصة ذلك نقول هناك شبه في المعنى في الإخبار عن المسند إليه في الجملة الاسمية والفعلية, فنستطيع القول إنّ الخبر في قولنا: (علي يقوم) هو (يقوم) لكن لا يمكن القول في (يقوم علي) إنّ (يقوم) هو الخبر لأن (علي) في القول الأول مبتدأ, وفي القول الثاني فاعل, نعم نلاحظ أنّ المعنى في الجملتين واحد, لكن ركني الجملة مختلفان.

وقد تحدث الشيخ العاملي عن ذلك وهو يشرح قول البيضاوي الذي يقول: ((والفعل إنما يمتنع الإخبار عنه إذا أريد به تمام ما وضع له، أما لو أطلق وأريد به اللفظ، أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمناً

على الاتساع فهو كالاسم في الإضافة، والإسناد إليه كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا﴾[41]، وقوله: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[42]، وقولهم: [تَسْمَعُ بِالْمِعيدِيّ خَيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهَ][43]))[44], فقال: ((جواب عما يتراءى من لزم كون الفعل مسندًا إليه، فلعله أراد بالإخبار عنه الإسناد إليه, إذ السؤال يتمشى على الوجهين، لا على الأخير فقط كما هو الظاهر من كلامه وتسمية الفعل مع فاعله فعلاً شائع في كلامهم، وإلا فالمُخبر عنه هنا هو الجملة، لا مجرّد الفعل، كما قاله السيد السند[45]، فإنّه محل نظر, وفي مقابله إرادة اللفظ بإرادة تمام ما وضع له إشعار بأنّ اللفظ لم يوضع لنفسه، بل بمجرد التلفظ به))[46], ويُلاحظ أنّ الشيخ العاملي يؤكد على أنّ الفعل لا يُخبر عنه بل لأنه مسند وهو يشابه الخبر فكأنه أدى وظيفة الإخبار فصار مع الجملة كلها خبر.

4. تذكير الفعل وتأنيثه:

إن الحديث عن تذكير الفعل وتأنيثه يرتبط بملازمة تذكير الفاعل وتأنيثه, ومسألة البحث عن التذكير والتأنيث أوسع من أن تُحصر في بحث الأفعال من جهة ارتباطها بالأسماء, لكن اختصاص البحث في الأفعال متعلق بلفظها, لأن الاختلاف الحاصل في دراستنا يرتبط بلفظ الفعل, وقد أولى النحويون بدءاً من سيبويه عناية بالغة بتحليل الأمثلة والشواهد المتعلقة بالمطابقة بين الفعل والفاعل وعدم المطابقة في التذكير والتأنيث[47].

وقد ذكر النحويون فيما يخص تذكير الفعل وتأنيثه موضعين يستوجب فيهما وجود تاء التأنيث وهما:

1_ عند إسناد الفعل إلى ضمير مؤنث متصل سواء كان المؤنث حقيقا أم مجازيا، نحو: (هند قامت, والشمس طلعت وهند تقوم والشمس تطلع)، ولا تقول قام ولا طلع.

2_ عندما يكون الفاعل ظاهرًا حقيقي التأنيث غير مفصول عن الفعل, نحو: (قامت هند).

فإذا كان الضمير منفصلًا عن الفعل ب(إلا) فلا يؤتى بالتاء نحو: (هند ما قام إلا هي), وإذا كان الفاعل مجازيًا, جاز وجود التاء وحذفها, فنقول:(طلعت الشمس و طلع الشمس)[48].

أمّا اكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه فقد ذكر النحويون جوازه بشرط كون المضاف صالحًا للحذف, وإقامة المضاف إليه مقامه, قال ابن مالك:

ورُبَّمَا أَكْسَبَ ثانٍ أَوّلَا تأْنيثًا انْ كَانَ لحذفٍ مُوهِلَا[49]

والمفهوم من ذلك أننا نستطيع القول إنّ في نحو: (قُطِعتْ بعضُ أصابعِهِ) يجوز تأنيث بعض لإضافته إلى أصابع وهو مؤنث, لأننا نستطيع الاستغناء عن(بعض) فيجوز أن نقول: (قُطِعتْ أصابعُه)[50].

كذلك إذا كان المضاف مؤنثًا يكتسب التذكير من المذكر المضاف إليه بشرط صحة الاستغناء عن المضاف, كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [51], فـ(رحمةُ) مؤنث واكتسبت التذكير بإضافتها إلى (الله), فإذا لم يصلح المضاف للحذف لم يجز التأنيث, فلا نقول: (خرجتْ غلام هند), إذ لايُقال: (خرجت هند), والمفهوم خروج الغلام[52].

وهذه المسألة ذكرها الشيخ العاملي في حاشيته وهو يشرح قول البيضاوي فيما يخص قول الرسول صلى الله عليه وآله الذي يقول: ((ألا أُخْبِرُكَ بِسُورَةٍ لَمْ يُنَزَّلْ فِي التَوْرَاةِ والإِنْجِيلِ والقُرْآنِ مَثَلَهَا)) [53]، فقال: ((المروي تأنيث الفعل المسند الى (المثل) ، ووجهه أنّه بمعنى سورة يماثلها، من قبيل قوله تعالى: ﴿وَمَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[54]، إذ مثل الحسنة حسنةً, وقال بعض المحققين[55]: تأنيث الفعل؛ لاكتساب (المثل) التأنيث مما أضيف إليه انتهى, وفيه نظر؛ فإن المضاف يكتسب التأنيث من المضاف إليه إذا صح الاستغناء عنه بالمضاف إليه ، كقوله : كما شرقت صدرُ القناة من الدم))[56].

فنلحظ من كلامه أن الفعل (مَثَلَ) قد اكتسب التأنيث في الحديث بقوله "صلى الله عليه" (مَثَلَهَا) لأن المعنى سورة يماثلها فلأن لفظة (سورة) مؤنث, جاز أن يكتسب الفعل التأنيث, وليس المسوغ كما يرى بعض المحققين أن اكتساب الفعل التأنيث لما أُضيف إليه, لأن المضاف يكتسب التأنيث من المضاف إليه إذا صح الاستغناء عنه بالمضاف إليه, وهذا ما ذهب إليه النحويون.

المبحث الثاني: الأسماء

1. دلالة التنوين على التعظيم:

التنوين: هو نونٌ ساكنة تلحق آخر الاسم المعرب المنصرف فتُثبت لفظًا وتسقط خطًا, ويعوض عنه بحركة مضاعفة لحركة آخر الكلمة, ويُعد التنوين معادلٌ للخفة, فإذا كان الفعل لا يُنون لثقله, نُون الاسم الخفيف ليعادل ثقل الفعل, قال سيبويه: ((واعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء لأنّ الأسماء هي الأُولَى، وهي أشدُّ تمكّنا، فِمن ثم لم يَلحقها تنوينٌ ولحقها الجزْم))[57], وقيل إنّه يدخل فرقًا بين الاسم والفعل وبين ما ينصرف وما لا ينصرف[58], لأنه علامة من علامات الاسماء قال ابن مالك:

بالجرِّ والتنوين والنّدا وألْ ومسندٍ للاسمِ تمييزٌ حصلْ[59]

والظاهر أنه يختص بالأسماء دون غيرها, وهو ليس كذلك, فتنوين التمكين, وتنوين التنكير, وتنوين المقابلة, وتنوين العوض يختص بالاسم فقط, وهناك تنوينان يشترك بهما الفعل والحرف مع الاسم وهما: (تنوين الترنم, وتنوين الغالي)[60].

ويرى برجستراسر أنّ التنوين وإن كان علامة التنكير فيما بقي من مستندات اللغة العربية, إلا أنه علامة للتعريف في الأصل, لأنه يرى أنّ التنوين أصل التمييم وللتمييم آثارٌ من معنى التعريف في الأكدية العتيقة, وهو يطرح سؤالًا افتراضيًا بأنه ماكان يشير إلى شيء واحد كيف يمكنه أن يشير إلى ضده فيما بعد؟ ويُجيب على سؤاله بأن مثل هذا ليس بمحال في حياة اللسان وفي اللغة الآرمية طبق ما فرضه من تبادل التعريف والتنكير[61].

أقسام التنوين:

ذكر النحويون أن هناك خمسة أضرب للتنوين وهي:

أولًا: أن يكون فرقًا بين ما ينصرف ومالا ينصرف لأنّ الصرف إنما هو التنوين , وذلك نحو: عثمانَ معرفة وعثمانٍ نكرة[62].

ثانيًا: أن يكون التنوين دليلًا على التنكير, ولا يوجد هذا القسم في معرفة البتة, ولا يكون إلا تابعًا لحركات البناء دون حركات الإعراب, وذلك نحو قولك: إيهٍ, وغاقٍ, وصهٍ[63], فإذا نونتَ فإنك تقصد شيءً منكور, وإن لمْ تنون فإنك تقصد شيءً معروف لأن التنوين في هذه الأصوات يدخل فرقًا بين التعريف والتنكير[64].

ثالثًا: ((أن يكون التنوين في جماعة المؤنث معادلًا للنون في جماعة المذكر))[65], فإذا سميت رجلًا بمسلمات, قلت في المعرفة: هذا مسلماتٌ, كما تقول: هذا مسلمون إذا سميت رجلًا بـ(مسلمون), فالتنوين في (مسلمات) بمثابة النون في (مسلمون).

رابعًا: ((أن يلحق أواخر القوافي معاقبًا بما فيه من الغنة لحروف اللين وهو في ذلك على ضربين: أحدهما: أن يلحق متممًا للبناء ومكملًا له, والآخر أن يلحق زيادة بعد استيفاء البيت جميع أجزائه نيفًا من آخره بمنزلة الزيادة المسماة خزمًا من أوله))[66], فالأول نحو قول امرئ القيس فيما أنشده كثير من بني تميم:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلٍ بسقط اللوى بَين الدُّخُول فحومل[67]

والثاني قول رؤبة العجاج فيما أنشده بعض العرب:

وقاتِمِ الأعماقِ خاوي المخترقْن مُشْتبهِ الأعلامِ لمّاعِ الخَفَقْن[68]

خامسًا: ((أن يلحق عوضًا من الإضافة, وذلك نحو قولهم: يومئذٍ, وليلتئذٍ, وساعتئذٍ, وحينئذٍ))[69], فالتنوين هنا عوضًا عن جملة, تتكون من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل, لأن الأصل أن تضاف (إذ) إلى جملة ابتدائية أو فعلية نحو: و جئتُك إذ قام زيدٌ, والغرض من الإضافة هو توضيح الجملة وإزالة الإبهام, فربما حذفوا جملة المضاف إليه لدلالة الجملة المتقدمة عليها وجاؤوا بالتنوين عوضًا عن المحذوف[70].

ومن المواضع التي ذكر الشيخ العاملي فيها التنوين, هو عند شرحه نص البيضاوي في خطبته عند قوله: ((ثم بين لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ حسبما عَنَّ لهم من مصالحِهم ليدبروا آياته، وليتذكر أولو الألباب تذكيرًا))[71], فقال: ((التنوين في تذكيرًا للتعظيم))[72], فالتنوين هنا أفاد معنى التعظيم, وقد لحق اسمًا معربًا وهو هنا (مفعول مطلق) أي أنه تنوينُ تمكينٍ, جاء لتأكيد الفعل, والذي يدل على أنه للتعظيم هو عدول القائل عن صيغة (التفعّل) إلى صيغة (التفعيل) التي تدل على التعظيم.

2. الاستثناء بـ(غير):

لقد درس النحويون الاستثناء في باب المنصوبات, ولم يلحظ الباحثون تعريفًا للاستثناء عند سيبويه ولا المبرد ولا الزمخشري[73], ولكن عرّفه ابن جني فقال: ((معنى الاستثناء: أن تخرج شيئًا مما أدخلت فيه غيره, أو تدخله فيما أخرجت منه غيره))[74], وقال ابن يعيش إنّ الاستثناء ((اعلم أن " الاستثناء" استفعال من ثناه عن الأمر يثنيه، إذا صرفه عنه، فالاستثناء صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول، وحقيقة تخصيص صفة عامة، فكل استثناء تخصيص، وليس كل تخصيص استثناء))[75], فمعنى الاستثناء هو الإخراج وهذا الإخراج غير موجود قبل دخول إحدى أدوات الاستثناء, وما خرج كان داخلًا في الحكم قبل إخراجه, ونفهم أنّ للاستثناء أدوات خاصة, فليس كل ما خرج يدخل ضمن الاستثناء[76].

أدوات الاستثناء:

للاستثناء أدوات كثيرة وأم الباب (إلا) وهي أصل الاستثناء, قال العكبري: ((وأصل أدوات الِاسْتِثْنَاء (إِلَاّ)))[77]، فما استُعْمل في الدلالة على الاستثناء بمعنى (إلا) ما هو اسم وهو (غير, وسوى), وما هو فعل وهو (ليس ولا يكون), وما هو فعلًا وحرفًا وهو(عدا, وخلا, وحاشا)[78].

الاستثناء بـ(غير):

وتمتاز (غير) عن أدوات الاستثناء بأنها اسم, لذا فهي تحمل حكم المستثنى ويقع نصب الاستثنائية عليها, فإعرابها بنفسها كما يُعرب الاسم الواقع بعد (إلا), وما بعدها مجرور بإضافتها إليه, فنقول: (قام القومُ غيرَ زيدٍ) كما نقول: (قام القومَ إلا زيدًا), و(ما قام أحدٌ غيرُ زيدٍ) كما نقول: (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ)[79].

وقد ذكر الشيخ العاملي أداة الاستثناء (غير) في حاشيته وهو يشرح نص البيضاوي فيما يخص تفسير قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[80] الذي يقول: ((ابن كثير نصبه على الحال من الضمير المجرور والعامل أنعمت, أو بإضمار أعني, أو بالاستثناء إن فُسّر النعم بما يعم القبيلتين))[81], فقال العاملي: ((هذا وجه ثالث لنصب (غير), وإنما قيّده بتفسير النعم بما يعم القبيلتين أي المؤمن والكافر ليصير الاستثناء متصلًا))[82], ويعني بالوجهين السابقين لنصب (غير) هما: (النصب على الحال من الضمير المجرور, والنصب بإضمار أعني), وهو احتمال آخر لنصب غير وهو أنها استثنائية ولكن قيّده بتفسير النِعم بما يعمُّ القبيلتين وهما قبيلة المؤمن والكافر, ليصبح الاستثناء متصلًا, ويرى الفراء أنها نعت للذين لا للضمير المجرور والذي سوغ أن تكون (غير) نعتًا لمعرفة هو إضافتها إلى اسم فيه الف ولام ولم يُقصد قوم بأعينهم, وعلى الرغم من أن (الّذين) معرفة إلا أن تعريفه يكون بصلته فهو قريب من النكرة لأنه عام[83], وعلى هذا التفسير قد تحتمل (غير) الاستثناء كما يرى الشيخ العاملي بشرط تقييد النعم بين قبيلتي المؤمن والكافر.

3. تقديم المفعول به على فعله:

الأصل في ترتيب الجملة الفعلية هو تقديم الفعل والفاعل على المفعول به, إلّا أنّ هذا الترتيب غير محفوظ, فقد يتقدم المفعول به على الفعل والفاعل أو على الفاعل فقط, فالأصل في العمل للفعل, فيجوز أن يتقدم معموله عليه إذا كان متصرفًا لقوته في التصرف[84] نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[85] ونحو: ضربتُ زيدًا وزيدًا ضربت إلى ذلك قال سيبويه: ((كما قلت: ضربَ هذا زيدًا, فزيدًا ينتصب بضربَ, وهذا أرتفعَ بضربَ))[86], لذا فإنَّ العامل في المفعول هو الفعل فقط لا كما يرى الكوفيون أنّ ((العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعًا نحو: ضرب زيد عمرًا))[87] خلافًا لما يراه البصريون أنّ ((العامل الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعًا))[88] والذي أراه أنّ الرأي البصري أقرب من حيث الأدلة لأنّهم يرون أنّ أصل العمل في الفعل لا الاسم غير أني أجد سببًا آخر ألا وهو تسمية الجملة الفعلية ب(فعلية) دليل على أنّ الفعل هو العامل في الجملة, ولو كانت كما يعتقد الكوفيون لكان يصح أن نسميها الجملة الفعلية أو الفاعلية, وتسمية الجملة الابتدائية دلالة على أنّ العمل هو الابتداء.

ومسألة تقديم المفعول به على فعله من المسائل التي ذكرها الشيخ العاملي في حاشيته في أحد مواضع شرحه لنص البيضاوي في قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾[89] الذي يقول فيه: ((وتقديم المفعول للاهتمام به وللمحافظة على رؤوس الآية، وإدخال من التبعيضية عليه لمنع المكلف عن الإسراف المنهي عنه))[90] فقال: ((وهو ما رزقناهم لأنّه مفعول بواسطة الحرف, ولا يعد أن يجعل مضمون الجار والمجرور مفعولًا به على أنّ المعنى: وبعض ما رزقناهم ينفقون كما سيجيء في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾[91] من جعل مضمون (من الناس) مبتدأً و(من يقول) خبره, ومراده بالاهتمام الاهتمام بحلّية المنفق, أو شرف إسناده إليه تعالى, أو التخصيص, فكأنّه سبحانه قال: ويخصّون بعض المال الحلال بالتصدق به))[92], فالمفعول به هو (مما رزقناهم) تقدم على الفعل (ينفق) لأنّ الحرف كما عرفنا له الصدارة في الكلام, فلا نقول: (ينفقون مما رزقناهم), والمراد من هذا التقديم كما يرى الشيخ العاملي هو الاهتمام بمَن يُنفق من ماله صدقة لوجهه تعالى, أو شرف إسناد هذا التصدق لوجه الله تعالى, أو قد يكون تقديمًا للتخصيص, والذي أراه تقديم الرزق قبل الإنفاق لأنَّ الانسان لا يستطيع أن يُنفق ما لم يُرزق, بالإضافة إلى أنّي أرى أنّ الله تعالى أراد أن يخص الإنفاق بالتصدق في سبيله لما له من أهمية وضرورة للمساواة بين الناس ومساعدة المحتاجين والمتعففين من الناس فهو يحثنا على التكاتف ومد يد العون والتراحم فيما بيننا لكي تسود الرحمة والمودة.

المبحث الثالث: الحروف

1. التراخي الزماني في (ثُمَّ):

ثُـمَّ: حرف عطف, يفيد الترتيب بين شيئين, يتوجب أن يكون الثاني بعد الأول بمهلة, فيقتضي التشريك في الحكم والترتيب والمهلة, نحو: (جاء زيدٌ ثم عمرٌو), هذا مذهب الجمهور وما يوهم خلافًا لذلك تأولوه[93], ويدل على تأخر المعطوف عن المعطوف عليه منفصلا عنه بمعنى أنَّه متراخٍ فرقًا عن حرف العطف(الفاء) الذي يدل على تأخر المعطوف عن المعطوف عليه متصلًا به[94], وقد ذكر سيبويه معنيين لها وهما: الابتداء والإشراك قائلًا: ((ومن ذلك: مررت برجلٍ ثم امرأةٍ, فالمرور هنا مروران, وجعلت ثُمَّ الاول مبدوءًا به وأشركت بينهما في الجر))[95].

و(ثُمَّ) من الحروف التي ذكرها الشيخ البهائي في حاشيته شارحًا لقول البيضاوي في خطبته عند قوله: ((ثُمَّ بيّن للناس ما نُزّل اليهم حسبما عنّ لهم من مصالحهم ليدبروا آياته, وليتذكروا أولو الالباب))[96] قائلًا: ((العطف ب(ثُمَّ) للتراخي الزماني بين التبيين والإفحام, او لشدة المعاندين او إرشاد المقرّين))[97].

فقد ذكر معنى واحدًا ل(ثُمَّ) الواردة في قول البيضاوي وهو (التراخي الزماني) ولم يذكر معنى الترتيب, وقد سبقه في هذا المعنى الكثير من النحويين, بل هو المعنى المتفق عليه عند الجمهور وكل من سبقه, فقد ذكره المبرد[98], وابن جني[99], وابن عقيل[100], وغيرهم من النحويين القدماء.

فرأيه قريبٌ من آراء النحويين القدماء فلم يأتِ بمعنى جديد ومغاير لهم , ولم يكن له رأيٌ مختلفٌ عنهم.

2. معنى التعليل والمصاحبة لحرف الجر(في):

وهو أحد حروف الجر والأصل فيه للوعاء, تقول: هو في الجراب, وفلان في البيت, تريد أنَّ البيتَ قد حواه[101].

وله معانٍ عديدة تصل الى تسعة معاني[102], ومن هذه المعاني: التعليل, نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [103], والمصاحبة(بمعنى مع), نحو قوله تعالى:﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [104] أي: مع اممٍ, وقول النابغة الجعدي:

ولَوحُ ذِرَاعينِ في بُرْكَةٍ إلى جُؤْجُؤ رَهِلِ المنْكِبِ[105]

أي: مع بُرْكَةٍ[106], وهذان المعنيان لحرف الجر(في) قد ذكرهما الشيخ العاملي في حاشيته دون غيرهما ولهذا سنفصل القول فيهما, فقد ذكرهما عند شرحه لأحد نصوص البيضاوي الذي يقول فيه: ((وتثنى في الصلاة))[107] وهو يفسر سورة فاتحة الكتاب, فيرى الشيخ العاملي أنَّ حرف الجر(في) هنا له توجيهان: أحدهما أنَّ ((في للسببية))[108] أي: بمعنى الباء, ويجوز أن يعدها للمصاحبة, أي: بمعنى مع, فقال: ((إنَّ في بمعنى مع))[109] ومن شرحه لما قاله البيضاوي هاهنا تبين أن المراد أن سورة الفاتحة تثنى مع كل ركعة في الصلاة بسبب استقلالية الركعة الواحدة, فيجوز أن نوجه معنى (في) للسببية أي: بسبب استقلالية كل ركعة وجب تثنية سورة الفاتحة, ويجوز أن نوجهه للمصاحبة أي: تثنى مع كل ركعة تامة ومستقلة فكلا الوجهين صحيح[110].

وهذان المعنيان (السببية وبمعنى "مع") لحرف الجر (في) لم يكن الشيخ العاملي أول من ذكرهما من معاني حرف الجر (في), بل قد سبقه الكثير من النحويين منهم: ابن عقيل[111], والمرادي وقد ذكر تسعة معاني لـ(في)[112].

3. حرف (لا) الزائدة بعد الواو العاطفة:

(لا) حرف يكون عاملًا وغير عامل, وأقسامه ثلاثة: لا النافية, ولا الناهية, ولا الزائدة[113].

موضوع بحثنا ههنا هي(لا) الزائدة التي أشار إليها الشيخ العاملي في حاشيته، فـ(لا) الزائدة معناها أن هذه الحروف لا تغير الكلام عن المعنى الأصلي عند حذفه إنَّما يزيد بها تأكيد المعنى الثابت وتقويته, فهو لم يُفد شيئا, لأن فائدته العارضة لم تغير الفائدة التي حصلت قبله[114].

وزيادة(لا) ((مؤكدة ملغاة كما كانت (ما) كذلك لأنها أُختها في النفي))[115], ويرى المرادي أنّ زيادتها من جهة اللفظ فقط لأنها توصل عمل ما قبلها إلى ما بعدها ولا تكون زائدة من جهة المعنى لإفادتها النفي[116], وهناك بعض المواضع التي تكون فيها (لا) زائدة, منها عندما تقع بعد الواو العاطفة وتسبق بنفي, وتكون عندها زائدة لتوكيد النفي وتقويته, فهي زائدة من جهة اللفظ دون المعنى فإذا أردت المعنى جئت بلفظ (غير) قبلها[117], ومن ذلك قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[118], فتكون (لا) ((صلة إذا اتصلت بجحد قبلها))[119].

وكذلك ((تزاد بين الناصب للفعل المضارع ومنصوبه, وبين جازمه ومجزومه, فتقول في الناصب والمنصوب: عجبت أن لا تقوم,[...] وكذلك تقول في الجازم والمجزوم: إلَّا تقمْ أكرمك, ومن لا يقمْ أضربْه))[120], فجاءت (لا) ههنا زائدة بين الناصب والمنصوب وبين الجازم والمجزوم.

و(لا) الزائدة هي إحدى الحروف التي ذكرها الشيخ العاملي في موضعين من حاشيته عند شرحه تفسير البيضاوي, ففي الموضع الأول ذكرها عندما شرح قول البيضاوي عندما قال: ((و(لا) مزيدة لتأكيد ما في (غير) من معنى النفي))[121].

فقال: ((قد تقرر في النحو أن (لا) بعد الواو العاطفة إنما تزاد إذا كانت في سياق النفي فائدتها التأكيد والتصريح بشموله كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه لئلا يتوهم أن المنفي هو المجموع من حيث هو مجموع فيجوز حينئذ بثبوت أحدهما, وغرض المؤلف تصحيح دخولها في هذا الكلام وبيان ما يفيده في هذا المقام))[122].

فنلاحظ أن كلام العاملي كان نصًا لما جاء به النحويون في زيادة (لا) فيرى أنها تكون زائدة إذا جاءت في سياق النفي وفائدتها تكون تقوية وتأكيد للنفي قبلها وهذا ما نص عليه أغلب النحويين.

وفي الموضع الثاني عندما شرح نص البيضاوي الذي يقول: ((كقول الهذلي:

فَلَا وأبِي الطَيْرِ المربَّةِ بالضُّحَى على خالدٍ لقدْ وقَعْتِ على لحمِ[123]))[124]

فالبيضاوي استعرض هذا البيت الشعري مستشهدًا به فيما يخص (لا) الزائدة.

فقال الشيخ العاملي في شرح هذا النص: ((و(لا) زائدة في أول القسم من قبيل (فَلَا أُقْسِمُ)[125], وجوابه (لقد وقَعْتِ), والخطاب للطير على سبيل الالتفات))[126].

فقد جاءت (لا) هنا زائدة في نص القسم, أشار لها الشيخ العاملي وأعطى لها نظير في القرآن الكريم (فَلَا أُقْسِمُ)[127], وهذا أحد أنواع (لا) الزائدة تكون فيه مؤكدة كما كانت (ما)[128] في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[129].

4. أداة النداء (يا) لنداء البعيد:

(يا) حرف تنبيه وُضِعَ في أصله للنداء, قال سيبويه: ((ألا تراها في النداء وفي الأمر كأنك تنبه الأمور))[130], وتسمى (يا) النداء أُم الباب فهي تستعمل ((لنداء البعيد ونداء القريب توكيدًا, وكذلك تستعمل في الاستغاثة والندبة وغيرها، فهي قاعدة الباب وعليها المدار))[131], وهي أكثر أحرف النداء استعمالًا, لذلك ((لا يُقَدَّر عند الحذف سواها))[132], ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[133], وأكثر ما يليها نداء أو أمر أو تمنٍ أو تقليل[134], وتختص عن سائر أحرف النداء بدخولها على لفظ الجلالة, والاسم المستغاث, وأيُّها وأيَّتُها[135], ويجوز أن تستعمل مع المندوب ــ وهو المتفجّع عليه أو المتوجع منه ــ عند عدم التباسه بغير المندوب, فإن التبس, امتنعت (يا) وتعينت (وا)[136].

أما حذفها فيكون جائز وفي حالات يُمتَنَع , فهو ممتنع مع المندوب والضمير والمستغاث, وجائز في الحالات الاخرى, فنقول في (يا زيدُ أقبلْ) (زيد أقبلْ).

لكنَّ الحذف يكون قليل مع اسم الاشارة عند بعض النحويين, حتى أنَّ أكثرهم منعوه[137], ولكنْ ورد في قوله تعالى: {ثُمَّ أَنْتُمْ هؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ}[138] أي: يا هؤلاء, وكذلك ورد في الشعر, قال الشاعر:

ذَا, ارْعِواءً, فلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ أْسِ شَيْبًا إلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ[139]

وهي من الأحرف التي ذكرها الشيخ العاملي عند شرحه لأحد نصوص البيضاوي الذي يقول: ((و(يا) حرف وُضِعَ لنداء البعيد, وقد ينادى به القريب تنزيلا له منزلة البعيد))[140], فقال العاملي في شرح

هذا النص: ((وقيل: لمطلق المنادى وهو المختار))[141], أي : إنَّ استعمالها للنداء مطلقًا بلا قيد ولا شرط, وهذا ما نص عليه النحويون في كتبهم وكما قال العاملي هو الرأي المختار.

الخاتمة:

توصَّل البحث إلى مجموعة نتائج أهمها:

1_ للشيخ العاملي معرفة واسعة وشاملة لأغلب العلوم, فوجدنا أنه يستعرض المسائل النحوية ويطرح كل ما جاء بها من آراء مرجحًا أحد الآراء مرة, ومعطيًا رأيه مرة أُخرى.

2_ لكتاب البهائي أهمية كبيرة لما فيه من قيمة علمية مهمة ولما عُرِف عن الشيخ بهاء الدين العاملي من إحاطته بمختلف الفنون وكثرة الموارد ومنها المواضع النحوية المذكورة في البحث.

3_ إن الأفعال تتعدى بحرف الجر أو بنزع الخافض أي بحذف الحرف, ومنها الفعل (هدى), ففي قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾, نُصب (الصراط) على نزع الخافض وتقدير الكلام: (اهدنا إلى السراط) فحُذف حرف الجر وعمل الفعل فنُصب المفعول على نزع الخافض.

4_ أظهر البحث أن هناك ظواهر لها دلالة متنوعة كـ(دلالة التنوين على التعظيم), فإنه أفاد معنى التعظيم, وقد لحق اسمًا معربًا وهو هنا (مفعول مطلق) أي أنه تنوينُ تمكينٍ, جاء لتأكيد الفعل, والذي يدل على أنه للتعظيم هو عدول القائل عن صيغة (التفعّل) إلى صيغة (التفعيل) التي تدل على التعظيم.

5_ تبين من البحث أن الشيخ العاملي قد يذهب أحيانًا لما ذهب إلية النحويون من غير أية إضافة أو تعليق, وهذا ما نجده في بعض المسائل النحوية كمسألة **(لا) الزائدة بعد الواو العاطفة**, فبعد عرض الآراء التي قيلت بهذه المسألة فأن الشيخ العاملي يرى أنها تكون زائدة إذا جاءت في سياق النفي وفائدتها تكون تقوية وتأكيد للنفي قبلها, وهذا ما نص عليه أغلب النحويين.

الهوامش:

---

1) تكملة أمل الآمل (السيد حسين الصدر ت1354هـ): 356.

2) ينظر: ريحانة الألباب وزهرة الحياة الدنيا (شهاب الدين أحمد الخفاجي ت1069هـ): 207/1, وجامع الرواة (محمد علي الأردبيلي ت1101هـ): 100/2, وأمل الآمل (الحر العاملي ت1104هـ): 155/1.
3) ينظر: أمل الآمل (الحر العاملي): 74/1, وتاريخ جبل عامل (محمد جابر آل صفا): 18_20.
4) ينظر: رياض العلماء وحياض الفضلاء (الميرزا عبدالله الأصبهاني): 88_91.
5) ينظر: العروة الوثقى في التفسير(بهاء الدين العاملي المعروف بـ البهائي): 26_28.
6) من سورة النحل الآية: 1.
7) الصاحبي في فقه اللغة العربية: 223, وينظر: الدلالة الزمنية للفعل الماضي في ثلاثية نجيب محفوظ (سرور عبد الكريم): ص14(بحث).
8) ينظر: فقه اللغة وأسرار العربية: 365.
9) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 12/4.
10) نظر: معاني النحو(فاضل السامرائي): 270/3.
11) تفسير البيضاوي: 23/1.
12) حاشية الشيخ العاملي على تفسير البيضاوي:141 .
13) ينظر: معاني النحو(فاضل السامرائي): 319/3.
14) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 346/2.
15) لسان العرب: 349/8.
16) سورة النازعات الآية:1
17) لسان العرب: 145/7.
18) سورة الواقعة الآية:3.
19) شرح المفصل: 123/2.
20) ينظر: نزع الخافض بين الدلالة النحوية والتعبير القرآني (د.طه شداد الهيتي): ص150(بحث).
21) كتاب سيبويه: 34/1.
22) المصدر نفسه والصفحة نفسها, وينظر: قضايا التعدي واللزوم(أبو أوس ابراهيم)(بحث).
23) المفصل في صنعة الإعراب: 341.
24) جامع الدروس العربية(مصطفى الغلاييني): 34/1.
25) سورة هود من الآية: 68.
26) سورة الأعراف من الآية: 155.
27) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك(ابن هشام): 156/2.
28) ألفية ابن مالك: 28.

29) كتاب سيبويه:37/1.
30) ديوان المتلمس الضُبعي: 95.
31) كتاب سيبويه: 38/1.
32) سورة الفاتحة من الآية: 6.
33) سورة الأعراف من الآية:155.
34) تفسير البيضاوي: 30/1.
35) حاشية العاملي على تفسير البيضاوي: 241.
36) سورة الفاتحة من الآية: 6.
37) ألفية ابن مالك: 17.
38) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 193/1.
39) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 163/1.
40) ينظر: المفصل في صنعة الاعراب(الزمخشري): 44.
41) سورة البقرة من الآية: 13.
42) سورة المائدة من الآية: 119.
43) كتاب سيبويه: 44/4, والخصائص(ابن جني):372/2.
44) تفسير البيضاوي: 41.
45) لم يذكر صاحب الدراسة من هو السيد السند, وقال في الهامش أنه لم يقف على نصه, وأغلب ظني أنّ المقصود به هو البيضاوي والله أعلم.
46) حاشية الشيخ العاملي على تفسير البيضاوي: 365.
47) ينظر: تناوب الصيغ في الأفعال في القراءات القرآنية(تذكير الفعل وتأنيثه أنموذجًا)(م.د.محمد جبار حداد) :129_131(بحث).
48) ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 360/3_361, و معاني النحو (فاضل السامرائي): 2/ 59_60.
49) ألفية ابن مالك: 36.
50) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 48/3.
51) سورة الاعراف من الآية 56.
52) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 49/3.
53) تفسير البيضاوي: 32.

54) سورة الأنعام من الآية: ١٦٠.

55) وقد ذكر صاحب الدراسة أن المقصود ببعض المحققين هو الشريف الجرجاني في كتابه (الحاشية على الكشاف: 77), ينظر: حاشية الشيخ العاملي: هامش(1) في صفحة 264.

56) حاشية الشيخ العاملي على تفسير البيضاوي: 264.

57) كتاب سيبويه: 20/1, وينظر: شرح المفصل(ابن يعيش): 154/5, و ارتشاف الضرب من لسان العرب(ابو حيان الاندلسي): 667/2.

58) ينظر: همع الهوامع(السيوطي): 114/1.

59) ألفية ابن مالك: 9.

60) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 22/1.

61) ينظر: التطور النحوي(برجستراسر): 118

62) ينظر: المقتضب(المبرد): 171/3, وسر صناعة الإعراب: 156/2.

63) ينظر: سر صناعة الإعراب: 156/2.

64) ينظر: الاصول في النحو(ابن السراج): 131/2, وشرح المفصل(ابن يعيش): 155/5.

65) سر صناعة الإعراب: 157/2.

66) المصدر نفسه:161.

67) ديوان امرؤ القيس: 23.

68) ديوان رؤبة: 104.

69) سر صناعة الإعراب: 163/2.

70) ينظر: شرح المفصل(ابن يعيش): 201/2.

71) تفسير البيضاوي: 23/1.

72) حاشية الشيخ العاملي على تفسير البيضاوي: 131.

73) ينظر: الاستثناء عمد الأصوليين واللغويين(فاضل كامل الموسوي): 366(بحث).

74) اللمع في العربية: 38.

75) شرح المفصل: 414/1.

76) ينظر: الاستثناء عند الأصوليين واللغويين: 366(بحث).

77) اللباب في علل البناء والإعراب: 302/1.

78) ينظر: البديع في علم اللغة(مجد الدين الجزري): 215/1.

79) ينظر: اللمع في العربية: 66.

80) سورة الفاتحة الآية: 7.

81) تفسير البيضاوي: 31.

82) حاشية الشيخ العاملي على تفسير البيضاوي: 254.
83) ينظر: معاني القرآن(الفرَّاء): 7/1.
84) ينظر: الأصول في النحو(ابن السراج): 174/1, والمقتصد في شرح الإيضاح(الجرجاني): 330/1, والتقديم والتأخير في شعر جمال الدين دراسة نحوية(م.م. فاطمة عبد الحسين الجبوري) (بحث).
85) من سورة فاطر: الآية 28.
86) كتاب سيبويه: 148/2.
87) الإنصاف في مسائل الخلاف (الأنباري): مسألة11/ 72.
88) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
89) من سورة البقرة: الآية 3.
90) تفسير البيضاوي: 39/1.
91) من سورة البقرة: الآية8.
92) حاشية الشيخ العاملي على تفسير البيضاوي: 337.
93) ينظر: المقتضب: 148/1, والجنى الداني/426, ومغني اللبيب: 137/1.
94) ينظر: شرح المفصل للزمخشري: 12/5. و شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك:209/3, وحروف المعاني(الزجاجي)/9.
95) كتاب سيبويه: 438/1.
96) تفسير البيضاوي: 23/1.
97) حاشية الشيخ العاملي على تفسير البيضاوي:130, وينظر: حاشية محي الدين الشيخ زاده على تفسير البيضاوي:12/1.
98) ينظر: المقتضب: 148/1.
99) ينظر: اللمع في العربية:70.
100) ينظر: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: 209/3.
101) ينظر: كتاب سيبويه: 226/4. والمقتضب: 184/1, والاصول في النحو: 412/1.
102) الجنى الداني: 250.
103) سورة الأنفال: الآية 68.
104) سورة الاعراف: من الآية 38.
105)ديوان النابغة الجعدي:36.

106)ينظر حروف المعاني(الزجاجي):83_84, والجنى الداني(المرادي):250, وشرح ابن عقيل: 23/3, وشرح التسهيل لابن مالك: 155/3.

107)تفسير البيضاوي:25/1.

108)حاشية الشيخ العاملي على تفسير البيضاوي:150.

109)المصدر نفسه والصفحة نفسها.

110)ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

111)ينظر: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: 23/3.

112)ينظر: الجنى الداني: 250.

113)ينظر: الجنى الداني (المرادي): 290.

114)ينظر: شرح الرضي على الكافية: 432/4, واسلوب النفي في الحديث النبوي الشريف موطأ الإمام مالك أنموذجًا دراسة نحوية دلالية(محبوب إلهي بن محمد علي): 76_77(رسالة ماجستير).

115)شرح المفصل للزمخشري(ابن يعيش): 75/5.

116)ينظر: الجنى الداني(المرادي): 300.

117)ينظر: نتائج الفكر في النحو(السهيلي): 202_203, واسلوب النفي في الحديث النبوي الشريف: 77.

118)سورة الفاتحة من الآية: 7.

119)معاني القرآن (الفراء): 1_8.

120)رصف المباني(المالقي): 272_273.

121)تفسير البيضاوي: 30/1.

122)حاشية الشيخ العاملي على تفسير البيضاوي: 256_257.

123)ديوان الهذليين: 154/2, البيت لأبي خراش الهذلي, وفيه: لَعَمْرُ أبي الطيرِ...

124)تفسير البيضاوي/40.

125)سورة الواقعة: من الآية 75.

126)حاشية الشيخ العاملي على تفسير البيضاوي:351.

127)سورة الواقعة: من الآية 75.

128)ينظر: الاصول في النحو(ابن السراج): 401/1.

129)سورة آل عمران من الآية: 159.

130)كتاب سيبويه: 224/4.

131)ينظر: الجنى الداني: 354, ومغني اللبيب: 36/2, وحروف المعاني(الزجاجي): 19, وشرح المقدمة المحسبة(طاهر بن احمد بن بابشاذ): 275/1.

132)مغني اللبيب: 36/2.
133)سورة يوسف من الآية: 29
134)ينظر: تسهيل الفوائد وتكمين المقاصد(ابن مالك): 244/3.
135)ينظر: مغني اللبيب: 36/2.
136)ينظر: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: 233/3.
137)ينظر: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: 234/3.
138)سورة البقرة الآية:85.
139)هذا البيت لا يُعرف قائله, ينظر: شرح الكافية الشافية: 1292/3, وشرح تسهيل الفوائد(ابن مالك): 387/3, وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 235/3(البيت رقم 305).
140)تفسير البيضاوي: 54/1.
141)حاشية الشيخ العاملي على تفسير البيضاوي: 445.

المصادر والمراجع:

***القرآن الكريم**

1_الأصول في النحو، محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت) (٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د. ت.
2_ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت) ٦٧٢ هـ)، حققه: عبد المحسن بن محمد القاسم، ط ٤ / ١٤٤٢ هـ – ٢٠٢١ م.
3_أمل الأمل، الحر العاملي أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي (١١٠٤هـ) ،, تحقيق السيد أحمد الحسيني، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف مكتبة الأندلس ، ط 1 ، سنة الطبع (١٣٨٥ هـ) .
4_الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين, تأليف الشيخ الإماء كمال الدين من البركات عبدالرحمن ابن محمد بن ابي سعيد الأنباري النحوي , المكتبة العصرية, بيروت_ لبنان, 2007م, د.ط.
5_أوضح المسالك الى الفية ابن مالك, تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري المتوفى (٧٦١هـ) ومعه كتاب عدة السالك ،

إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ,منشورات المكتبة العصرية صيدا – بيروت.

6_البديع في علم العربية, للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ), تحقيق ودراسة: د / صالح حسين العايد, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية, منشورات جامعة ام القرى, المملكة العربية السعودية.

7_تاريخ جبل عامل , آل صفا محمد جابر، دار النهار للنشر ، بيروت لبنان،

8_التطور النحوي للغة العربية, محاضرات القاها في الجامعة المصرية سنة 1929م المستشرق الألماني برجشتراسر, أخرجه و صححه وعلى عليه الدكتور رمضان عبد الثواب استاذ العلوم اللغوية ووكيل كلية الآداب جامعة عين شمس, الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط2 ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤.

9_أنوار التنزيل وأسرار التأويل المسمى (تفسير البيضاوي) ،ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي ت 685 هـ), حققه وعلق عليه : محمد صبحي حسن حلاق ومحمد أحمد الأطرش ، دار الرشيد ، بيروت – لبنان، ط ١ ، ٢٠٠٠م) .

10_جامع الدروس العربية, مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ). (المكتبة العصرية، صيدا – بيروت, الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

11_جامع الرواة وإزاحة الشبهات عن الطرق الإسناد, الأردبيلي أحمد بن محمد بن علي الغروي الحائري (٩٩٣ هـ) ، مكتبة المرعشي قم – ايران ، ط1, سنة الطبع (١٤٠٣م) .

12_الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي، حققه: د. فخر الدين قباوة – محمد نديم ،فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١ / ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.

13_حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي, محيي الدين شيخ زاده, دار الكتب العلمية, 2008م, د.ط.

14_حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، (ت) ٣٣٧هـ)، حققه علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط ١ / ١٩٨٤م.

15_الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ، د.ت.

16_ ديوان امرئ الفيس, تحقيق محمد أبوا الفضل إبراهيم ط,5 دار المعارف, 2014م.

17_ديوان الهذليين, شعر أبي ذؤيب وساعده ابن جؤيّة, دار الكتب المصرية بالقاهرة, القاهرة_ مصر, ط2, 1995م.

18_ ديوان روبة بن الحجاج, اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي, طبع بآلات دروغولين المشهورة في مدينة ليبسيغ في سنة 1903م, المسيحية مباع في خزانة كتب السيدين الفاضلين روطر وريحرد في مدينة برلين المحمية.

19_ ديوان شعر المُتَلَمِّس الضبعي رواية الأثرَمِ وَأَبِي عُبَيْدَة عَنِ الْأَصْمَعِي, عنى تحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي, 1390هـ_ 1970م.

20_ ديوان النابغة الجعدي, جَمَعَهُ وَحَقَّقَهُ وَشَرَحَهُ الدكتور واضح الصمد,دار صادر بيروت_ لبنان, ط1, 1998م.

21_رصف المباني في شرح حروف المعاني, للإمام أحمد بن عبد النور المالقي المتوفى سنة ٧٠٢ هـ, تحقيق: أحمد محمد الخراط, مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق د.ط, د.ت.

22_رياض العلماء وحياض الفضلاء ,لأصبهاني عبد الله أفندي الميرزا ، تحقيق السيد احمد الحسيني ، مطبعة الخيام ، إيران – قم ، سنة الطبع(١٤٠١ هـ).

23_ريحانة الألباب وزهرة الحياة الدنيا, الخفاجي أحمد بن محمد ابن عمر شهاب الدين (١٠٦٩هـ) ، تحقيق عبد الفتاح محمد حلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، سوريا – حلب، ط 1 ، سنة الطبع (١٩٦٧م) .

24_سر صناعة الإعراب, أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار الكتب العلمية, بيروت_ لبنان، ط1, ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

25_شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، ط ٢٠ / ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.

26_شرح التسهيل، محمد بن عبد الله جمال الدين، تحقيق: عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون, هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١ / ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

27_شرح الرضي على الكافية, رضي الدين الاستراباذي ت(685هـ), طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة, من عمل يوسف حسن عمر الاستاذ بجامعة الازهر, منشورات جامعة قاريونس_ بنغازي, ط2, 1996م.

28_شرح المفصل، يعيش بن علي المعروف بابن يعيش (ت) (٦٤٣هـ) ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ٥ / ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

29_شرح المقدمة المحسبة, لطاهر بن أحمد بن بابشاذ المتوفى سنة ٤٦٩هـ, تحقيق: خالد عبد الكريم, دار الكتب العلمية, د.ط, د.ت.

30_الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، نشره محمد علي بيضون، ط ١ / ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
ط ٢ ، سنة الطبع (١٩٨١) م).
31_العروة الوثقى في تفسير سورة الحمد، محمد بن الحسين بن عبد الصمد الشيخ البهائي (ت1030هـ),ومعه كتاب الرحلة للشيخ حسين والد الشيخ البهائي، تحقيق: محمد رضا النعمتي، أسعد الطيب، ط1، منشورات مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، قم، إيران، ١٤٢٢هـ.
32_فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط ١ / ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢.
33_كتاب سيبويه, عمرو بن عثمان الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، حققه عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣ / ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
34_اللباب في علل البناء والإعراب, لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري, ٥٣٨ – ٦١٦ هـ, تحقيق الدكتور عبد الإله نهان, دار الفكر المعاصر بيروت – لبنان, دار الفكر دمشق – سورية, ط1, 1995م.
35_لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت ٧١١هـ)، نشر أدب الحوزة , قم_ إيران ، ط3, 1405هـ.
36_اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية –الكويت، د.ت.
37_معاني القرآن، أبو زكريا الفراء (ت) (٢٠٧ هـ)، حققه أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ، ط1.
38_معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط ١ / ١٤٢٠ هـ – 2000م.
39_مغني اللبيب عن كتب الأعاريب , جمال الدين ابن هشام (ت (٧٦١هـ)، حققه: مازن المبارك / محمد علي حمد الله, دار الفكر – دمشق، ط/ ١٩٨٥م.
40_المفصل في صنعة الإعراب، جار الله الزمخشري ت(538هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط1/.
41_المقتصد في شرح الإيضاح, عبد القاهر الجرجاني, تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان, دار الرشيد, بغداد_ العراق, 1982م د.ط.
42_المقتضب، محمد بن يزيد المعروف بالمبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب– بيروت_ لبنان، د.ت.

43_نتائج الفكر في النحو, لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الهيائي المتوفى سنة (٥٨١ هـ)., حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود/الشيخ علي محمد معوض, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, ط1, 1992م.

44_همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

الرسائل الجامعية:

1_أسلوب النفي في الحديث النبوي الشريف موطأ الإمام مالك أنموذجا دراسة نحوية دلالية(رسالة ماجستير), إعداد: محبوب الهي بن محمد علي, إشراف :د. إبراهيم صالح العوفي , الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة/كلية اللغة العربية, المملكة العربية السعودية, ١٤٣٥ – ١٤٣٦هـ.

2_حاشية الشيخ العاملي المتوفى (1030هـ) على تفسير البيضاوي المتوفى (685هـ) دراسة وتحقيق (رسالة ماجستير), إعداد: وسام محمد طالب جبر العويدي, إشراف: أ.م.د. يقضان سامي محمد الجبوري, جامعة بابل/كلية الدراسات القرآنية, 1438هـ_2017م.

البحوث المنشورة:

1_الإستثناء عند اللغويين والأصوليين(بحث), فاضل كامل الموسوي, جامعة الكوفة/كلية الآداب, 2017, المجلد ج2, العدد 31.

2_التقديمُ والتأخيرُ في شعر جمال الدين علي عبد العزيز الخفاجي(ت650هـ) دراسة نحوية (بحث), فاطمة عبد الحسين مسير خلف الجبوري مجلة دواة, 2021, المجلد 7, العدد 28.

3_تناوب الصيغ في الأفعال في القراءات القرآنية (تذكير الفعل وتأنيثه أنموذجاً) (بحث), محمد جبار حدّاد جامعة بغداد/مجلة الآداب, 2016, المجلد , العدد 115.

4_الدلالة الزمنية للفعل الماضي في ثلاثية نجيب محفوظ (بحث) ,(سرور عبد الكريم), جامعة البصرة/ كلية الآداب, عدد (1) المجلد (98), 2021.

5_نزع الخافض بين الدلالة النحوية والتعبير القرآني(بحث), (د.طه شداد الهيتي), جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية, العدد (2), المجلد (18), 2011م.